كلمة معالي محافظ بنك الكويت المركزي
في افتتاح أعمال الاجتماع الستون للجنة محافظي
مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
(دولة الكويت، ٢٤-٢٥ أكتوبر ٢٠١٤)

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أصحاب المعالي الأخوة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
معالي الأميـن العــام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يُسعدني أن أُرحب بكم اليوم في دولة الكويت بمناسبة انعقاد الاجتماع الستين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مُتمنيًا لكم طيب الإقامة، وداعيًا المولى عزَّ وجل أن يُكلل جهودنا جميعًا بالتوفيق والسداد لاستكمال مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول المجلس وترسيخ دعائمه، سعيًا إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في دول المجلس. وأود بدايةً أن أنتهز هذه الفرصة لأُرحب باسمكم جميعًا بمعالي الأخ الكريم مبارك بن راشد المنصوري، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وتبوئه مقعده في لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتطلعنا لإسهاماته في دفع مسيرة عمل اللجنة، وذلك خلفًا لمعالي الأخ الكريم سلطان بن ناصر السويدي، الذي لعب دورًا فاعلًا في إثراء اللجنة بآرائه الحكيمة ومساهماته المتميزة على مدى مسيرة عطائه التي امتدت منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي.

وإنني إذ أُعرب عن أصدق تمنياتي لمعالي الأخ الفاضل سلطان بن ناصر السويدي بدوام الصحة والعافية والمزيد من التوفيق في خطواته القادمة، فإنه لمن دواعي سروري أن يكون بيننا شخصية تتمتع بخبرات عملية متنوعة، ليكون معالي الأخ الكريم مبارك بن راشد المنصوري خَير خلف لخير سلف.

ولا يفوتني أن أتوجه أيضًا بجزيل الشكر لجميع الأخوة العاملين في الأمانة العامة وفي مقدمتهم معالي الأمين العام للمجلس الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني على كل ما يبذلونه من جهد ودعم مستمر لأعمال هذه اللجنة واللجان المنبثقة عنها.

الأخــوة الكـرام،

لقد بـات جليًا حساسية المرحلة الراهنــة بالنسبة لدول المجلس، نظرًا لما تنطـوي عليه هذه المرحلة من مخاطــر جمة وتحديات صعبــة، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي، وما يُمكن أن يكون لها من آثار وتداعيات على دول المجلس، وما يستدعيه ذلك من ضرورة التعاطي مع تلك التطورات والتصدي لتداعياتها بالحصافة اللازمة، من خلال إجراءات وتدابير احترازية تنبع من رؤية شاملة وإدراك واعٍ لما تنطوي علية تلك التطورات والمستجدات من تحديات. ولعل الدافع الأساسي لأن أستهل كلمتي بالإشارة إلى حساسية المرحلة الراهنة بالنسبة لدول المجلس هو ما نلمسه جميعًا من سرعة تفاعل العديد من المتغيرات والمستجدات التي يفرزها زخم الأحداث والتحولات الإقليمية والعالمية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يفرض علينا المزيد من الأعباء والمسئوليات في سبيل ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وتقوية قدرات الأنظمة النقدية والمالية بدول المجلس على امتصاص الصدمات ومواجهة المخاطر والتحديات، وبما يساهم في ترسيخ الأجواء الداعمة لمواصلة مسيرة النمو الاقتصادي على أُسس مستدامة.

الأخـــوة الكـرام،

يتأثر أداء الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة وما يرتبط به من توقعات بشأن آفاق اتجاهاته المستقبلية بتضافر مجموعة متنوعة من العوامل والمتغيرات، ومن أبرزها تزايد حِدة التوترات والمخاطر الجيوسياسية واتساع رقعتها، لاسيما مع تسارع وتيرة الاضطرابات السياسية لتمتد من هونج كونج شرقًا إلى بعض دول غرب إفريقيا غربًا، ومن أوكرانيا شمالًا وحتى اليمن جنوبًا . فإلى جانب ما تشهده بعض الدول العربية المحيطة، والتي تُعاصر تحولات في أنظمتها السياسية، من اضطرابات وصراعات عنيفة، خاصة تلك الأوضاع في كل من العراق وسوريا واليمن، وبما قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في الأوضاع المالية والاقتصادية في تلك الدول، وما يحمله ذلك من انعكاسات سلبية على استقرار الأوضاع في المنطقة بأكملها، فإلى جانب ذلك، تتعالى أيضًا وتيرة الاضطرابات والتوترات السياسية في هونج كونج، وما يقترن بها من أثار سلبية محتملة على أداء الأسواق المالية الأسيوية. إضافة إلى ذلك، تتفاقم التداعيات الناجمة عن استمرار أزمة أوكرانيا، وما يترتب عليها من مردود سلبي على أداء اقتصاد منطقة اليورو بصفة خاصة. يُضاف إلى تلك المخاطر الجيوسياسية المؤثرة على اتجاهات أداء الاقتصاد العالمي ما يرتبط بظهور وانتشار فيروس ايبولا في بعض دول غرب إفريقيا من مخاطر جمَّة، لسنا بمعزلٍ عن تداعياتها.

الأخـــوة الكـرام،

علاوة على تحديات الاوضاع الجيوسياسية حولنا، تبرز من جهة أخرى تحديات اتجاهات السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة، وما قد يترتب عليها من إرباكات محتملة في مختلف مناطق العالم، لاسيما التخلي تدريجيًا عن السياسات النقدية غير التقليدية، وما قد يترتب على تلك الإرباكات من أثار سلبية على وتيرة الانتعاش الاقتصادي في أسواق الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية نتيجة لتزايد احتمالات حدوث تقلبات في مستويات التدفقات الرأسمالية وأسواق المال. وعلى خلفية تضافر تلك المعطيات التي ألقت بظلال ثقيلة على الأوضاع الاقتصادية العالمية، اتجه صندوق النقد الدولي مؤخرًا إلى تخفيض أحدث

توقعاته بشأن معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى ٣,٣% في العام الجاري ٢٠١٤، وليبلغ نحو ٣,٨% في عام ٢٠١٥.

وعلى صعيدٍ متصل، وفي ظل هذا الزخم من التطورات والتحديات المتعاظمة، تبرز بعض المخاطر الأخرى ذات الطبيعة والأهمية الخاصة، لاسيما بالنسبة لدول المجلس. وأعني هنا تحديدًا ما يتعلق بالتحديات والمخاطر التي تفرضها التطورات الأخيرة في اتجاهات أسعار النفط في أسواق النفط العالمية، والتي تأثرت بشكلٍ واضح ببعض التطورات التي أشرت إليها سلفًا. وتتضافر هذه المستجدات لتفرض تحديات مُلحة أمام جهود دول المجلس في سبيل تعزيز مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتهيئة مناخ الاستثمار ورفع القدرة التنافسية لاقتصاداتنا، فضلًا عن دعم الجهود الرامية إلى التنويع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على الموارد النفطية، وتطوير قدرات الكوادر الوطنية لتواكب متطلبات العمل في القطاع الخاص، لينهض بدوره الأساسي في دفع عجلة النشاط الاقتصادي في دول المجلس.

الأخــوة الكـرام،

إن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية جزء لا يتجزأ من خارطة النظام الاقتصادي العالمي، نؤثر ونتأثر بكل تلك التطورات والمتغيرات التي يعاصرها العالم من حولنا، سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. وفي خضم تلك الأمواج المتلاطمة، يظل تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية مُرتكزًا صلبًا للاستقرار الاقتصادي، مُعززًا بمجموعة من العوامل والمقومات الإيجابية، والتي يأتي في مقدمتها انتهاج دول المجلس لسياسات اقتصادية كلية حصيفة، داعمة للنمو الاقتصادي المُستدام، في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

وانطلاقًا من محورية الدور الذي تلعبه منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دعم الجهود الدولية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي، تحرص دول المجلس على اتخاذ التدابير والقرارات الكفيلة بترسيخ استقرار أسواق النفط العالمية والحيلولة دون حدوث تقلبات

حادة في أداء تلك الأسواق. إضافة إلى ذلك، وبالتوازي مع ذلك الدور الفاعل، تتواصل جهود دول المجلس في مجال دعم ومساعدة الدول العربية الشقيقة والدول النامية بشكلٍ عام على تجاوز أزماتها المالية والاقتصادية والتخفيف من معاناة شعوبها، وتقديم مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي للمحتاجين والمتضررين ليس بالمنطقة العربية فحسب، بل في مختلف أنحاء العالم، وذلك من منطلق إيمان دول المجلس بواجبها الإنساني، حتى أصبحت دول المجلس نبراساً ومنبراً للمساعدات الإنسانية. ولقد تمت ترجمة هذه الجهود المضيئة في صفحات مسيرة العمل الإنساني لدول المجلس باحتفاء منظمة الأمم المتحدة في شهر سبتمبر ٢٠١٤ بمنح صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح "حفظه الله ورعاه" لقب (قائد للعمل الإنساني) استحقاقًا لجهود سموه السبَّاقة والمتواصلة في مسيرة الخير والإنسانية، وتقديرًا لدور سموه البارز على الصعيدين الإنساني والتنموي، ولتتبوأ دولة الكويت مكانة عالمية (كمركز عالمي للعمل الإنساني)، يكون مَدعاةً لنا جميعاً للشعور بالفخر والاعتزاز بهذه المكانة الرفيعة في مد يد العون والمساعدة للإنسانية جمعاء في مشارق الأرض ومغاربها.

الأخــوة الكـرام،

مع إدراكنا بحجم وأبعاد التطورات والمستجدات المتسارعة والتي تُشكِّل واقع المرحلة الصعبة والحساسة التي تعيشها دول المنطقة بشكل عام، وفي ظل تعاظم حجم وعمق التحديات والمخاطر وضبابية آفاق الأداء الاقتصادي في العديد من مناطق العالم، يتزايد عبء المسئولية الملقاة على عاتق مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى لجنتكم الموقرة في مجال قيادة وتوجيه دفة الأوضاع النقدية والمصرفية بدول المجلس، وذلك ضمن مسار تعزيز القدرة على التصدي لمختلف المخاطر والتحديات، وبما يضمن تكريس أجواء الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

ومما لاشك فيه أن مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس قد لعبت دورًا أساسيًا في ترسيخ أسس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، سواء من خلال السياسات النقدية الداعمة

للنمو الاقتصادي المستدام مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، أو من خلال العمل على تطوير نظم وبرامج الإشراف والرقابة لتتماشى مع أفضل المعايير والممارسات المُتعارف عليها دوليًا. وفي واقع الأمر، فإن مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس قد تعاملت بمهنية وكفاءة مع العديد من التحديات والمخاطر المختلفة خلال الفترة الماضية، وهو ما عكسه الحرص المستمر على انتهاج سياسات احترازية يتم تفعيلها ضمن إطار عام من النظم والتدابير الرقابية والإشرافية المُحكمة. ومع استمرار تلك الجهود والسياسات الحصيفة المستمدة من رؤى وتوجيهات لجنتكم الموقرة، تَمكنَّا بحمد الله من تكريس متانة وسلامة أوضاع الأنظمة المصرفية والمالية بدول المجلس، وذلك في خِضَم محيط اقتصادي عالمي لايزال فيه العديد من الأنظمة المصرفية والمالية تأِّن تحت وطأة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، وتُركِّز جميع إمكانياتها ومجهوداتها على معالجة آثار تلك التداعيات.

الأخــوة الكـرام،

يحفل جدول أعمال هذا الاجتماع الستين للجنتكم الموقرة بالعديد من الموضوعات الحيوية ذات الاهتمام المشترك، والتي تتمحور حول متابعة جهود لجنة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي ومراكز المعلومات الائتمانية، وضمان فاعلية ربط نظم المدفوعات وشبكات الصرف الآلي بدول المجلس، وتناول أخر التطورات والمستجدات في إطار اللجنة المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والوقوف على الترتيبات القائمة بشأن التحضير للمؤتمر المصرفي الثاني عشر لدول المجلس.

وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أُعبِّر عن تقديري العميق للجهود الحثيثة التي تبذلها الأمانة العامة للمجلس واللجان الفنية وفرق العمل المُنبثقة عن لجنتكم الموقرة في سبيل مواكبة أخر التطورات والمستجدات، ودفع عجلة العمل الاقتصادي المشترك.

وختامًا، لا يسعني إلاَّ أن أتوجه لمعاليكم بالشكر والتقدير، مُتمنيًا لكم دوام التوفيق والسداد، وداعيًا المولى العلي القدير أن يُكلل جهودنا جميعًا بما فيه الخير والرخاء لشعوب أوطاننا الغالية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

٢٤ أكتوبر ٢٠١٤